

Distr.: General
15 October 2021

القرار 2600 (2021)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8881 المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن هايتي، بما في ذلك القرار 2547 (2020)، وكذلك البيان من رئيسة المجلس S/PRST/2021/7،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يشير على وجه الخصوص إلى قراره 2476 (2019)، الذي أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اعتباراً من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 استناداً إلى تقرير الأمين العام الصادر في 1 آذار/مارس 2019 (الوثيقة S/2019/198)،

وإذ يدين بأشد العبارات اغتيال رئيس هايتي جوفينيل مويز في 7 تموز/يوليه 2021، وإذ يحث حكومة هايتي على محاسبة الجناة في الوقت المناسب،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية الحادة في هايتي وإذ يؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم إلى شعب هايتي،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء الزيادة الأخيرة في عنف العصابات، وإذ يشدد على أهمية التصدي لهذا العنف وأسبابه الجذرية بطريقة شاملة، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون، واتخاذ تدابير اجتماعية اقتصادية، وتنظيم برامج للحد من العنف، وإدارة الأسلحة والذخيرة، وقطع الصلة بين الجهات الفاعلة السياسية والعصابات،

وإذ يسلِّم بالدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الكاريبية والشركاء الدوليين الآخرين، وإذ يدعو المجتمع الدولي إلى أن يظل ملتزما بدعم الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها هايتي على صعد العمل الإنساني، وتحقيق الاستقرار، وإعادة البناء والتنمية المستدامة،

وإذ يؤكد أن حكومة هايتي هي المسؤولة في المقام الأول عن التصدي للعوامل المسبِّبة لعدم الاستقرار وعدم المساواة القائمة منذ وقت طويل، وعن التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك





المجتمع المدني، والنساء، والشباب والقطاع الخاص، من أجل توفير حلولٍ دائمة للتحديات التي تواجهها هايتي حاليا وفي الأجل الطويل،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الآثار الفادحة الناجمة عن الزلزال الذي ضرب هايتي في 14 آب/أغسطس 2021، والذي أعقبته عاصفة "غريس" المدارية في 16 آب/أغسطس 2021، مما أدى إلى إزهاق العديد من الأرواح، وإلحاق أضرار بالممتلكات، وتشريد السكان وفقدان سبل العيش، والأمن الغذائي والتغذية، والأمن الصحي وسبل الوصول إلى البنى التحتية الاجتماعية، وإذ يشدد على أن إحراز تقدم في تعافي هايتي وإعادة إعمارها يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار، والأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية بصفة دائمة،

1 - ***يقرر*** أن يمدد، إلى 15 تموز/يوليه 2022، ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفقا لقراره 2476 (2019)، برئاسة ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، ولمتطلبات الإبلاغ المحددة في القرار 2476 (2019)؛

2 - ***يطلب*** إلى الأمين العام إجراء تقييم لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بما في ذلك لإمكانية تعديل الولاية بهدف التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها هايتي وللكيفية التي تتيح القيام بذلك؛ وزيادة فعالية البعثة وجهودها الرامية إلى دعم التواصل بين السلطات الوطنية، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في هايتي؛ وتوطيد سيادة القانون؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛

3 - ***يطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يحيل نتائج التقييم المذكور إلى مجلس الأمن في غضون ستة أشهر بعد اتخاذ هذا القرار؛

4 - ***يشجع*** على مواصلة التعاون والتنسيق الوثيقين بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية بغية مساعدة حكومة هايتي على الاضطلاع بالمسؤولية عن تحقيق الاستقرار، والتنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي الاقتصادي في البلد في الأجل الطويل؛

5 - ***يحث*** جميع أصحاب المصلحة الهايتيين على الالتزام بإجراء حوار وطني شامل للجميع بين الهايتيين لمعالجة العوامل المسببة لعدم الاستقرار القائمة منذ وقت طويل عن طريق إنشاء إطار مستدام ومقبول من الجميع يتيح تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية سلمية وحرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن من الناحية التقنية، وبمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة؛

6 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.